مقومات تطبيق الحكم الموسع كمدخل لتحسين الوضع البيئي في مصر

[١٢]

محمود عبد الهادي صبح[١]– نهال الشحات[٢]– عطوة حسين[٣]– أحمد محمود نعمان[٤]
١) كلية التجارة، جامعة عين شمس ٢) معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس
٣) جهاز شئون البيئة المصري ٤) أكاديمية السادات للعلوم الإدارية.

المستخلص

هدف البحث إلى دراسة مفهوم الحكم الموسع، والحوكمة البيئية وأبعاده ومقوماته وتحليل السياسات الحكومية البيئية نحو تفعيل مشاركة المنظمات غير الحكومية في تأدية الأنشطة البيئية وعرض تطور دور الدولة في تأدية النشاط البيئي ومدى جودة الأنشطة البيئية بالتركيز على محافظة القاهرة.

واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لهذا الغرض واستخدم قائمة الاستقصاء كأداة رئيسية لجمع البيانات، وبلغ حجم المجتمع ٢٥٠ مفردة، وحجم العينة ١٥٢ مفردة وكانت عينة عشوائية وتم استخدام حزمة البرامج الإحصائية (Statistical Package for Social Science) SPSS لإدخال ومعالجة وتحليل البيانات.

أهم النتائج التي توصل اليها البحث: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين توافر مقومات الحكم الموسع بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية والشراكة في تحسين الوضع البيئي في مصر.

أهم التوصيات التي قدمها البحث: خلصت الدراسة إلى تقديم عدة توصيات لتطبيق الحكم الموسع لتحسين الوضع البيئي من خلال تفعيل مشاركة المنظمات غير الحكومية في مجالات حماية البيئة ، تضمنت ضرورة تطوير الإطار التشريعي والتنسيقي المدعم للعلاقة بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية وأتاحه الفرصة لمشاركة المنظمات غير الحكومية في وضع أولويات العمل البيئي والمساهمة في رسم السياسات البيئية، والاستفادة من المزايا النسبية للمنظمات غير الحكومية وضرورة تقنين الوضع التمويلي للمنظمات غير الحكومية وتنظيم العلاقة الإشرافية على التمويل الأجنبي للمنظمات غير الحكومية.

المقدمة

أدت العديد من التغيرات الدولية والإقليمية إلى حتمية التغيير في دور الدولة وإعادة صياغة دورها في خدمة المجتمع، فلقد أدت تغيرات مثل العولمة والاتفاقيات الدولية والتطور التكنولوجي و زيادة الاهتمام بالمجتمع المدني إلى ظهور توجهات إدارية جديدة في حقل الإدارة العامة كان أهمها أعادة صياغة دور الدولة في تأدية الخدمات العامة ، والبحث عن شركاء للوزارات والهيئات العامة في تأدية الأنشطة الخدمية العامة، وبمعنى أكثر تحديدا حوكمة النشاط العام وإيجاد شراكة بين الحكومة والمجتمع المدني في تقديم الخدمات العامة، ويتضمن التوجه نحو الحوكمة العديد من المداخل لتحسين أداء الجهاز الحكومي. (الكايد،٢٠٠٣)

وبالرغم من أتفاق المبادرات المتزايدة للحوكمة والشراكة بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية على المستوى العالمي في كونها تفاعل بناء في تأدية النشاط العام من خلال الدعم والتعاون والمساندة والتنسيق المتبادل إلا أنها تباينت في درجة المشاركة ودرجة اعتماد الحكومات على شركائها في تأدية النشاط العام، وهو ما يمكن أرجاعة إلى عدة عوامل (UNDP, 2003) مثل مدى الثقة في المنظمات غير الحكومية ودرجة نضوجها على اعتبارها شريك الحكومة في تنفيذ خطط التنمية، بالإضافة إلى القيم والمبادئ الإدارية الخاصة بكل دولة.

ولقد برز مفهوم الحكم الموسع أو الشراكة أو الحكم الجيد أو الحكم الرشيد أو إدارة شئون الدولة والمجتمع وجميعهم ترجمة للمصطلح الإنجليزي "Governance" نتيجة للتعثرات التي واجهت الدول الاشتراكية ذات التخطيط المركزي في الوقت الذي استطاعت فيه الدول الرأسمالية تحقيق نجاحات عديدة اعتمادا على القطاعين الخاص والأهلي، وحل مصطلح الحكم الموسع محل الإدارة العامة كأداة لتحقيق التنمية المستدامة. مع النظر إلى الدول على انها المحفز والموجه وليس المنفذ. (جمعة، ٢٠٠١)

وقد طرح مفهوم الحوكمة البيئية Environmental Governance في بداية التسعينيات من القرن العشرين من خلال الأمم المتحدة كإطار عمل بين الحكومات والمجتمع المدني في رسم وتنفيذ السياسات العامة البيئية، وقد عكست توصيات قمة الأرض ١٩٩٢م مدي الاهتمام بالمنظمات غير الحكومية كشريك للحكومات في قضايا البيئة واعتبارها اليد السحرية للحكومات في تحسين الوضع البيئي من خلالها. ولقد أدركت وزارة الدولة لشئون البيئة في مصر أهمية التعاون مع المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال البيئة في مصر البالغ عددها ١٢٢ منظمة منها ١٩ منظمة عاملة في محافظة القاهرة (أفندي ٢٠١٤) والعمل على بناء قدراتها وتعزيز مجالات التعاون معها إيمانا بمقدرتها على تنفيذ المشروعات البيئية بشكل فعال آخذة في الاعتبار المردود الايجابي على المستوي الاجتماعي والسياسي والاقتصادي لهذه الشراكات.

وفى هذا الإطار فإن الدراسة الحالية عملت على دراسة وتطبيق مفهوم ومقومات الحكم الموسع في الإدارة البيئية لتحقيق المشاركة بين الحكومة كفاعل رئيسي والمنظمات غير الحكومية في تأدية الأنشطة البيئية، وبحيث عملت الدراسة على تحديد مقومات تطبيق الحكم الموسع كمدخل لتحسين الوضع البيئي في مصر، وعلى إبراز الدور الجديد للدولة وتضمنه إلى الحكم الموسع كمدخل لتحسين الجودة في الجهاز الحكومي وتحسين مخرجاته.

المشكلة البحثية

تعتبر الأنشطة البيئية من أهم الأنشطة التي لا يمكن التقصير فيها، لارتباطها المباشر بخطط التنمية وتحضر المجتمع وانعكاسها على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة.

وقد أظهرت الدراسة الاستطلاعية التي قام بها الباحث واعتمدت على المقابلات الشخصية مع عينة من مسئولي المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حماية البيئة بمحافظة القاهرة أن الأنشطة البيئية في مصر تواجه عدداً من التحديات يتمثل أهمها في نقص الموارد الحكومية وعدم القدرة على التوسع في تأدية النشاط العام ذو الطلب المتزايد كماً وكيفاً.

وتتحدد المشكلة في الضغوط المجتمعية المحلية المطالبة بتحسين مخرجات الأنشطة البيئية والرغبة المجتمعية في إدارة شئونه، إلى جانب الضغوط الدولية نحو تحسين الأوضاع البيئية وربط مستويات التحسن في مخرجات الأنشطة البيئية ببعض القضايا الاقتصادية والسياسية.

وبالتالي فقد بات من الأهمية البحث عن شركاء للحكومة لديهم القدرة على المساهمة في تحسين جودة الأداء الحكومي من خلال مشاركتهم في رسم السياسات العامة والمشاركة في تأدية الأنشطة البيئية.

أسئلة البحث

عملت الدراسة على الإجابة على ثلاثة أسئلة هي:

١. ما مدى إدراك المنظمات غير الحكومية لمفهوم ومزايا الحكم الموسع في تحسين الوضع البيئي؟
٢. ما هي اشكال الشراكة بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية في تحسين الوضع البيئي؟
٣. ما هي مقومات تطوير تطبيق الحكم الموسع في تحسين الأوضاع البيئية في مصر؟

أهمية الدراسة

١-**الأهمية العلمية:** تستمد الدراسة أهميتها العلمية من حداثة موضوع الحكم الموسع في مجال البيئة والمشاركة بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية كمدخل لتحسين الأوضاع البيئية في مصر تحديداً، حيث لم تهتم الأدبيات العربية بدراسة مفهوم وأبعاد عملية الحكم الموسع وربطها بتحسين أداء المنظمات العامة وبخاصة في قطاع البيئة.

٢-**الأهمية العملية:** تمثل أنشطة حماية البيئة وتحسين الأوضاع البيئية أحد أهم أنشطة الإدارة العامة وذلك لكون الوضع البيئي الركيزة الأساسية لعملية التنمية الحضارية والبشرية. إلا أن زيادة القضايا والبرامج البيئية كماً وكيفاً وارتفاع حجم الإنفاق المطلوب قد حال دون استمرار الدولة منفردة في التوسع الكمي والكيفي في تقديمها، وأصبح من

الضرورة البحث عن شركاء للحكومة لديهم القدرة على المشاركة في تقديمها. وفى هذا الإطار تستمد الدراسة أهميتها العملية من أهمية توفير الخدمات البيئية وتطوير إدارتها ومؤسساتها. بحيث عملت الدراسة على البحث في مداخل ومقومات الحكم الموسع لتحسين أداء الجهاز الحكومي القائم على تقديم الخدمات البيئية وتحليل المعوقات التي تواجهها، مع دراسة الأدوار المقترحة للمنظمات غير الحكومية للمشاركة في تقديم الأنشطة البيئية.

أهداف الدراسة

عملت الدراسة على تحقيق الأهداف التالية:

١-دراسة مفهوم الحكم الموسع، والحوكمة البيئية وأبعاده ومقوماته.

٢-دراسة مقومات تطبيق الحكم الموسع كمدخل لتحسين الوضع البيئي في مصر

٣-دراسة آراء مسئولي المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال البيئة في محافظة القاهرة نحو متطلبات الحكم الموسع وتفعيل مشاركتهم في تأدية الأنشطة البيئية من أجل تحسين الأوضاع البيئية في مصر.

فرضية الدراسة

" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ بين توافر مقومات الحكم الموسع بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية والشراكة في تحسين الوضع البيئي في مصر."

الدراسات السابقة

قام الباحث بمراجعة الأدبيات والبحوث السابقة التي اهتمت بتطوير المؤسسات العامة الخدمية وتحسين مخرجاتها مع التركيز على الدراسات المتعلقة بعمليات الحكم الموسع كمدخل لتحسين الخدمات البيئية والتعرف على اتجاهات هذه الدراسات والمنهجية التي اتبعتها والنتائج التي توصلت إليها.

وأوضحت دراسة(جمعة،٢٠٠١) أن مفهوم الحكم الموسع Governance يدور حول عدة محاور تتمثل في دولة الحد الأدنى وتعنى عدم تدخل الدولة في تقديم الخدمات العامة وتركها لآليات السوق، وأن الدولة يجب أن تدير أعمالها من خلال شبكات يشترك فيها كافة الأطراف في ظل توازن للقوى واستقلالية هذه الشبكات، وتوصلت الدراسة أن مشاركة مؤسسات المجتمع المدني تساهم في تقديم الخدمات العامة بشكل يتميز بالرشد الإداري والحد من الفساد.

وأهتمت دراسة (علام، ٢٠٠٩) بوضع تعريف للحكم الموسع بأنه تعاون هادف بين عدة أطراف حكومية وغير حكومية تقوم على أسس وقيم مشتركة بهدف تعزيز حق جميع الأطراف في المشاركة في صنع وتنفيذ السياسات العامة، كما أن السياسات العامة ما هي إلا محصلة تفاعلات بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية دون سيطرة طرف على الآخر، وتوصلت الدراسة أن المنظمات غير الحكومية تعكس الاحتياجات الأساسية للمجتمع وبالتالي فأن اعتبارها شريك سوف يؤدي إلى تحقيق الرضاء العام ورفاهة المجتمع.

ومن خلال دراسة (الغبراء، ٢٠١٢) تم تحديد أبعاد نظم الحكم الموسع، حيث توصلت الدراسة إلي ستة أبعاد هي المساءلة، والتمكين، والشفافية، والعدالة، والاستدامة، والتوجه نحو المستفيدين، وأن تطبيق هذه الابعاد من خلال الشراكة مع منظمات المجتمع المدني سوف يساهم في الارتقاء بما يتم تقديمة من خدمات للجمهور.

وأوضحت دراسة (عزيز، ٢٠١٣) من خلال دراسة تطبيقية لحوكمة قطاع التوعية الصحية أن هناك منظومة للحوكمة تعتمد على المشاركة بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية في تأدية النشاط العام تبدأ من عملية المبادأة بصنع السياسة العامة وتنتهي بتقييم أداء دور الأجهزة الحكومية، وتوصلت الدراسة إلى أن درجة المشاركة تعتمد على ما تسمح به الجهات الحكومية دون غيرها لمشاركة المنظمات غير الحكومية، ومن ثم على الجهات الحكومية ترك مساحة أكبر للمشاركة مع المنظمات غير الحكومية لتأدية النشاط العام.

وركزت دراسة(أفندي،٢٠١٤) على ضرورة الاستفادة من المزايا النسبية للمنظمات غير الحكومية في تنفيذ برامج الحكومة التنموية. وتوصلت الدراسة أن أهم المزايا النسبية للمنظمات غير الحكومية تتمثل في القدرة على التوغل داخل المجتمعات بأقل تكلفة إلى جانب القبول المجتمعي لها. وفي ذات المجال أوضحت دراسة (الصاوي ،٢٠٠٥) ضرورة تفعيل علاقات المشاركة الإيجابية بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية لتحسين درجة الإفصاح والشفافية وركزت الدراسة على مجال التنمية المحلية كمجال تطبيقي للمشاركة.

وخلصت دراسة(العراقي،٢٠١٢) أن نظم الحوكمة تساعد على تفعيل الاعتبارات الأخلاقية في أنشطة الإدارة العامة ومؤسساتها والحد من الفساد وعدم العدالة من خلال استخدام مزايا المنظمات غير الحكومية.

الإطار النظري

تم تناول الدراسة من خلال أربعة محاور على النحو التالي:

أولاً: مفهوم وخصائص الشراكة والحكم الموسع: حيث أوضح إن وضع مفهوم محدد للحكم الموسع أو الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني يكاد يكون في غاية الصعوبة فهناك من ينظر إلى الحكم الموسع على أنه تعاون وتنسيق بين عدة أطراف بغض النظر عن دور كل منهم فلا يشترط تساوى القوى بين الأطراف المتشاركة (Hukme,2006). وهناك من ينظر إلى الحكم الموسع على إنه شبكة Network بحيث أن أطراف المشاركة يكونون شبكة متكاملة ولا توجد سيطرة من طرف على الآخر(Dean,1999). في حين ينظر آخرون إلى المشاركة على أنها نظام حكم فالبنك الدولي قد جمع بين مفهوم الحكم الموسع وبين الديمقراطية والاستقرار واحترام حقوق الإنسان والتعددية المؤسسية وعرف المفهوم على انه أسلوب ممارسة القوة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للبلاد من أجل التنمية.

أما البرنامج الإنمائي فقد عرف الحكم الموسع مثل البنك الدولي بأنها أسلوب لممارسة السلطة وبالتالي فقد حدث تغير نوعى في المفهوم من كونه علاقة تنسيق وتبادل خبرات بين أطراف

متعددة Partnership إلى أسلوب للحكم الجيد Governance حيث أن مفهوم الحكم الموسع Governance يدور حول عدة محاور تتمثل في: (جمعة،٢٠٠١).

١-**دولة الحد الأدنى:** وتعنى عدم تدخل الدولة في تقديم الخدمات العامة وتركها لآليات السوق.

٢-**إدارة الأعمال الحكومية:** بحيث تقدم الدولة خدماتها من خلال أساليب إدارة الأعمال وإدخال قيم جديدة مثل المنافسة، وقياس الأداء ورضاء العملاء ... وغيرها من المفاهيم.

٣-**الدولة الديمقراطية:** حيث يتم الربط بين الدور الجديد للدولة وما تقدمة من نظم ديمقراطية.

٤-**توازن القوى:** حيث أن السياسات العامة ما هي إلا محصلة تفاعلات بين عدد من الفاعلين (الدولة ومؤسسات المجتمع) وبحيث يملك كل طرف حقوق وقوى متوازنة مع الطرف الأخر.

٥-**الدولة ذات العلاقات الشبكية:** ويرى هذا المحور أن الدولة يجب أن تدير أعمالها من خلال شبكات يشترك فيها كافة الأطراف في ظل توازن للقوى واستقلالية هذه الشبكات.

تضمن الحكم الموسع والشراكة العديد من المداخل لتحسين أداء الجهاز الحكومي منها الشراكة بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية في إدارة النشاط العام بداية من عملية المبادأة بصنع السياسة العامة نهاية إلى تنفيذ وتقييم الأداء مرورا بتنفيذ البرامج والمشاريع. وتوفر الأدبيات الأهلية بتغير دور الدولة استراتيجية ذات شقين (جمعه،٢٠٠١):

الأول: تركيز أنشطة الدولة على المجالات التي تتلاءم مع قدراتها اذ أن كثير من الدول تحاول إن تفعل أكثر مما تستطيع وبموارد غير كافية وقدرة محدودة، في حين أنه إذا شحن تركيز جهد الحكومة على الأنشطة العامة التي لا غنى عنها للتنمية فان ذلك يزيد من فعاليتها.

الثاني: البحث في ذات الوقت عن وسائل لتحسين قدرة الدولة عن طريق تنشيط المؤسسات العامة، وتوجيه اهتمام خاص للأبحاث التي تبعث في الموظفين العموميين الحافز على أداء عملهم بصورة أفضل وبمزيد من المرونة.

ولقد ساند من دعم هذه التوجهات الرغبة في الحصول على الخدمات التي تقدمها المؤسسات الحكومية بجودة أكبر مع عدم تحميل الدولة بنفقات جديدة مقابل هذه الجودة.

ويمكن تعريف الحكم الموسع بأنه (علام، ٢٠٠٩) تعاون هادف بين عدة أطراف حكومية وغير حكومية تقوم على أسس وقيم مشتركة بهدف تعزيز حق جميع الأطراف في المشاركة في صنع وتنفيذ السياسات العامة وتقييم القرار، من خلال علاقات تبادلية يتوفر من خلالها تحديد أدوار ومسئوليات كل طرف، في أطار من تحقيق المنفعة العامة.

كما يمكن تعريفه بأنها نظام للتعاون والتنسيق بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية في تأدية النشاط العام، هذا النظام يتم تنفيذه في أطار مفاهيمي يرتكز على عدة عناصر أهمها الحد من التدخل الحكومي في تأدية النشاط العام وتفعيل آليات مشاركة الآخرين في ظل آليات السوق، كما أن السياسات العامة ما هي إلا محصلة تفاعلات بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية دون سيطرة طرف على الآخر (الغبراء، ٢٠١٢).

ويرتبط بمفهوم وسمات الحكم الموسع مجموعة من المفاهيم الإدارية الحديثة ومنها:

١. **المساءلة:** وتعنى حق المواطن في محاسبة مقدم الخدمة بحيث تكون الحكومة مسئولة أمام المجتمع عن أنشطتها وكذلك الحال بالنسبة للمنظمات غير الحكومية إذا قامت بتأدية ذات الخدمة. (الرشيد،٢٠١٣)

٢. **التمكين:** وهو يعنى افساح المجال أمام المواطن لأبداء راية فيما يقدم له من خدمات وأعطاهم سلطة أكبر في ممارسة الرقابة وتحمل المسئولية، وان يكون الأفراد هم المحرك للأداء الحكومي لتوجيهه نحو خدمة مصالحهم.(Saves, 2011)

٣. **الشفافية:** وتعنى أحقية المواطن في التعرف على موارد الأجهزة الخدمية ومصروفاتها باعتباره دافع الضرائب وأحد أفراد المجتمع وهو ما يحقق المصداقية ويحارب الفساد. (Gerry, 2014)

٤. **العدالة:** وتعنى المساواة في الحقوق والواجبات لكافة أفراد المجتمع وضمان الحقوق وتوازن القوى.

٥. **الاستدامة:** وهي تعنى أن أي عملية مشاركة لابد أن تعمل باطراد وانتظام ومن جانب آخر لا تؤثر على حق الأخرين في الحصول على ذات الخدمة في المستقبل وهو ما يؤدى إلى ترشيد استخدام الموارد. (Farnham,2009)

٦. **التوجه نحو المستفيدين:** بحيث يكون المواطن هو محور عمل الحكومة ورضاءه هو الغاية الكبرى للدولة وعليه فإنها تقدم خدماتها بالنوعية والحجم الذي يراها المواطن. (Nicolas, 2012)

٧. **المنافسة:** وتعنى تساوى الفرص أمام كافة الأطراف من حيث المزايا والعيوب وعدم تمييز طرف دون الآخر.(Osborne & Gaebler, 1992)

٨. **القبول الاجتماعي والمشاركة الإيجابية:** بحيث تتم عمليات إدارة الخدمات العامة في إطار من القبول الاجتماعي بما يساعد على اشتراك المجتمع في تأدية الخدمة ويحافظ عليها ويرشد مواردها.

كافة هذه المفاهيم يمكن أن توصف بأنها مقومات الحكم الموسع والتي يجب أن توفرها الحكومات من اجل نجاح عمليات المشاركة مع المجتمع المدني ومنظماته في تقديم الخدمات العامة البيئية.

ثانياً: الأشكال المختلفة للحكم الموسع مع المنظمات غير الحكومية: حظي موضوع الحكم الموسع بين القطاعين الحكومي والأهلي باهتمام كبير من قبل الحكومات في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، بعد أن اتضح بأن عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية تعتمد على حشد وجمع كافة إمكانات المجتمع، ويعرف الحكم الموسع (عثمان، ٢٠٠٨) بين القطاعين الحكومي والمنظمات غير الحكومية بأنها "تعاون هادف بين كيانات عامة وخاصة من أجل الوصول إلى الفوائد المتبادلة المطلوبة، استناداً إلى إطار مرجعي مشترك، وبأنها مفهوم تنموي بعيد المدى يحتاج تحقيق التعاون فيه تجاوز المصالح المتداخلة والمتضاربة – أحياناً– بين الأطراف المعنية.

وإذا استقرت الدولة على فكرة أنه من مصلحتها ومصلحة المواطن الدخول في شراكة مع المنظمات غير الحكومية فيتم تقسيم الأدوار والأعباء المالية والمخاطرة وما يرتبه بالتبعية من حقوق وواجبات والتزامات على كل طرف من الأطراف، وعلى ذلك فتوجد هناك العديد من صور المشاركة المحتملة والتي تختلف فيها أدوار القطاعين الحكومي والمنظمات غير الحكومية وتشمل: (الزغبي،٢٠٠٨)

- المشاركة في رسم السياسات البيئية.
- المشاركة في تحديد الأولويات وتحديد الاجندة البيئية.
- الاسناد الكامل لتنفيذ بعض المشروعات البيئية.
- الاسناد الجزئي لتنفيذ بعض المشروعات البيئية
- توفير برامج تدريبية وتوعوية.
- توفير ورش عمل لتبادل الخبرات.
- اتاحة الفرصة للمشاركة في الفعاليات المحلية والدولية.
- الدعم المالي.
- الدعم التنظيمي.

وبطبيعة الحال فأن كل أسلوب له مزايا وعيوب، ومنها ما يناسب نشاط دون غيرة، ومن ثم يبحث متخذ القرار دائما على المناسب فيما بينها.

ثالثاً: الحكم الموسع بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية. مالها وما عليها:

حيث تتعدد وتتباين وجهات النظر بشأن موضوعات وصور الحكم الموسع بين القطاعين الحكومي والمنظمات غير الحكومية، فمنها المؤيد لذلك الموضوع ومنها ما هو معارض له، ولكل فريق منهما مبرراته:

- فهناك من يرى (المحتسب،٢٠١٣) بأن الحكم الموسع من شأنها أن ينتج عنها العديد من الفوائد من منطلق أن العديد من المنظمات الحكومية تعمل على الاستفادة من رأس المال والتقنيات والخبرات التي يتمتع بها المنظمات غير الحكومية لتمويل وتطوير وإدارة مشاريع القطاع العام للبنية التحتية لشبكات المياه والنقل والطاقة والاتصالات السلكية واللاسلكية مما يمكن أن يتحول إلى محفز لتنشيط النمو الاقتصادي.

وعلى صعيد آخر يظهر فريق آخر من الكتاب والباحثين معوقات وعيوب الحكم الموسع (تشوري،٢٠١٤). وذلك في صورة عدد من المثالب والعيوب والمعوقات والتحديات التي تواجه تلك الحكم الموسع وذلك على النحو التالي:

- توجد هناك تحديات وإشكاليات تواجه المشاريع التشاركية أهمها مدى وضوح وتبلور الاستراتيجيات والسياسات والخطط والبرامج حول الحكم الموسع، ومستوى استعداد كلا القطاعين لتحمل أعباء هذه الحكم الموسع على مختلف المستويات، كما أن قرار التشاركية يحتاج لتوافق سياسي وشعبي.
- إضافة إلى مدى استعداد وقناعة وتعاون وتجاوب الأجهزة الحكومية والمستويات المتوسطة والدنيا، وهناك خشية من دخول سلوكيات الفساد إلى عملية التشاركية التي ترافق عادة آليات التعاطي مع المنظمات غير الحكومية.
- أما المخاطر المحتملة التي يمكن أن تواجه العقود التشاركية، فهناك مخاطر في تأخر أو تعثر منح التراخيص والعجز في التمويل وسوء الإدارة أو تدني مستوى الجودة في الخدمة إلى جانب مخاطر توقف المشروع، والمخاطر الناجمة عن مشكلة تقدير القيمة المستقبلية للمشروع، وغيرها.
- صعوبات الاستثمار الأهلي في الخدمات العامة.
- إلى جانب غياب الرؤية الاستراتيجية الواضحة والموحدة عند معالجة موضوعات التشاركية.
- ومن المحاذير أن يتم التوسع في منح الإعفاءات الضريبية والحوافز الإعانات والقروض الرخيصة والأراضي المجانية، وتحميل الجهات الحكومية جزءاً كبيراً من المخاطر.

رابعاً: دور الشراكة بين الدولة والمنظمات غير الحكومية في تحسين الوضع البيئي في مصر: ولعل سعي المنظمات غير الحكومية في حماية البيئة من التلوث ونشر الوعي البيئي من أهم الجهود التي تبذلها هذه المنظمات في هذا الشأن، فمنذ مؤتمر استوكهولم عام ١٩٧٢م ، قامت المنظمات غير الحكومية بدور لا غنى عنه في تحديد المخاطر وتقييم الآثار البيئية (Fisher,2011) ، واتخاذ الإجراءات لمعالجتها، كما قامت برصد الاهتمام

العام والسياسي بالقضايا البيئية والإنمائية، وأصدرت منظمات غير حكومية دولية عديدة . بما فيها المعهد العالمي للمراقبة، والمعهد العالمي للموارد، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية . تقارير هامة عن البيئة العالمية، وبعض الجوانب المتعلقة بالبيئة والتنمية، مثل: تعليم الجماهير، والتربية البيئية، وتحويل المشكلة البيئية من علمية إلى مشكلة سياسية؛ لذا فقد حثت لجنة "برونتلاند " في تقريرها " مستقبلنا المشترك " الحكومات علي الاعتراف بحقوق المنظمات غير الحكومية، وتوسيع نطاق الحقوق المتعلقة بها، **ومن أهمها:** (Durley,2013)

١–حقها في المعرفة وإمكانية الحصول على المعلومات بشأن البيئة والموارد الطبيعية.

٢- حقها أن تستشار، وأن تشترك في عملية صنع القرار بشأن الأنشطة التي من المحتمل أن تترك أثاراً كبيرة على بيئتها.

٣- حقها في اللجوء إلى وسائل الإنصاف والقانون، والحصول على تعويضات عندما تتعرض بيئتها إلى تأثيرات خطيرة.

ولقد ساهمت المنظمات غير الحكومية مساهمات عديدة، وقدمت اقتراحات متنوعة إلى المؤتمر الدولي للأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، الذي عقد تحت مسمى " قمة الأرض " عام ١٩٩٢م، وفُتحت الأعمال التحضيرية المتعلقة بالمؤتمر أمام المنظمات غير الحكومية بدرجة غير مسبوقة، وقررت إعطاء أية منظمة غير حكومية لديها علاقة في مجال البيئة والتنمية الفرصة للتحدث أمام اللجنة التحضيرية للمؤتمر، وأن تقدم اقتراحات مكتوبة، وتشارك في مناقشات اللجان العامة.

وفي مصر (الشريف، ٢٠١٣) فإن مساهمة المنظمات غير الحكومية بشكل خاص في حماية البيئة ونشر الوعي البيئي يحتاج إلى تنسيق الجهود بين المنظمات غير الحكومية المهتمة بالبيئة والتنمية والجهود الحكومية، وذلك من خلال عقد حلقات للتوعية البيئية من خلال انتقال هذه المنظمات غير الحكومية إلى المدارس والجامعات، وقيامهم بتنظيم دورات معرفية للطلاب تعرفهم فيها على مواطن الجمال في بيئتهم. فضلاً عن إشراك المواطن في المشروعات البيئية؛ بهدف إكسابه الخبرة والوعي اللازمين لهذه المشكلة.

كما أن جانباً هاماً في دور المنظمات غير الحكومية هو المشاركة الإيجابية في إجراء البحوث البيئية التي تمكن في النهاية من صنع القرار الصحيح بيئياً، والذي يدفع بدوره عمليات

التنمية إلى الأمام دون الإضرار بالموارد الطبيعية التي هي حق أصيل للمجتمع والأجيال القادمة، كما أن التضامن والتعاون ليس فقط بين المنظمات الأهلية بعضها مع بعض، وإنما مع المنظمات الحكومية والمؤسسات الدولية، حيث يتيح قدرة أكبر على تدفق المعلومات التي هي أفضل سلاح لمواجهة كافة المشكلات البيئية، كما أن هذا التلاؤم ينعكس بدوره على الجماهير العريضة، ويساهم في تكوين رأي عام لهذه المنظمات. وهذا يوضح أهمية إنشاء مزيد من هذه المنظمات لدفع الحركة الشعبية في اتجاه الحفاظ على البيئة، ونشر الوعي البيئي، والقضاء على العديد من المعوقات التي تُكبل حركة العمل التطوعي في مصر.

منهجية واجراءات الدراسة

منهج الدراسة: تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي: وذلك لدراسة مفهوم ومقومات تطبيق الحكم الموسع والحوكمة البيئية وأبعادها ومزايا تطبيقها في تحسين الوضع البيئي في مصر.

كما تم استخدام الدراسة التطبيقية من خلال توزيع استمارة الاستبيان على عينة الدراسة من مسئولي المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حماية البيئة بمحافظة القاهرة.

أدوات الدراسة: تم تصميم استمارة استبيان تتضمن ثلاثة مجموعات من الأسئلة:

المجموعة الأولي: تتناول إدراك المبحوثين لمفهوم ومزايا الحكم الموسع.

المجموعة الثانية: تتناول أشكال الشراكة والحكم الموسع بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية في تحسين الوضع البيئي.

المجموعة الثالثة: تتناول آراء عينة الدراسة عن كيفية تطوير آليات المشاركة لتطبيق الحكم الموسع في مجال حماية البيئة.

وتم استخدام مقياس ليكرت الخماسي بحيث تعبر الاستجابة موافق بشدة (٥ درجات) والاستجابة موافق (٤ درجات)، والاستجابة محايد (٣ درجات)، والاستجابة غير موافق (٢ درجة)، والاستجابة غير موافق بشدة (١ درجة).

صدق وثبات الاستبانة:

١-**صدق المحكمين** " **الصدق الظاهري**" : عرض الباحث الاستبانة على مجموعة من المحكمين من المتخصصين في مجال الإدارة العامة، والإدارة البيئية، والاحصاء التطبيقي، وقد استجاب الباحث لآراء المحكمين وقام بإجراء الحذف والتعديل في ضوء المقترحات المقدمة وبذلك خرجت الاستبانة في صورتها النهائية.

٢-كما قام الباحث بإجراء دراسة اختبارية لعينة مكون من (٢٥) مفردة من أفراد مجتمع الدراسة للتعرف على درجة وضوح وفهم فقرات الاستبانة من وجهة نظر المبحوثين وقد تم إعادة صياغة بعض الفقرات لتكون أكثر وضحاً وفهماً.

٣- **حساب معامل ألفا كرونباخ:** تحقق الباحث من ثبات الاستبانة من خلال حساب معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة وكانت النتائج كما هي مبينة في الجدول رقم (١)

جدول رقم(١): معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة

المجال	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ	الصدق الذاتي*
ابعاد مفاهيم ومزايا الحكم الموسع	١٠	٠,٩٥٢	٠,٩٧٦
ابعاد اشكال الشراكة بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية	٧	٠,٩٤٣	٠,٩٧١
ابعاد مقومات تطبيق الحكم الموسع في تحسين الوضع البيئي	٥	٠,٩٥١	٠,٩٧٥
جميع المجالات معاً	٢٢	٠,٩٤٨	٠,٩٨١

* الصدق الذاتي = الجذر التربيعي الموجب لمعامل ألفا كرونباخ

ومن النتائج الموضحة في الجدول رقم (١) فأن قيمة معامل ألفا كرونباخ مرتفعة لكل مجال وبلغت لجميع فقرات الاستبانة (٠,٩٤٨)، وكذلك قيمة الصدق الذاتي مرتفعة لكل مجال وبلغت لجميع فقرات الاستبانة (٠,٩٨١) وهذا يعني أن الثبات مرتفع ودال إحصائياً.

الأسلوب الإحصائي المستخدم في تحليل البيانات: اعتمدت الدراسة على استخدام حزمة البرامج الإحصائية (Statistical Package for Social Science) SPSS الإصدار ٢٢,١ ، حيث تم استخدام الأساليب الاحصائية الوصفية مثل التوزيع التكراري ، والنسب المئوية، والوسط الحسابي، والانحراف المعياري.

أنواع البيانات ومصادر الحصول عليها: تم الجمع بين مصادر البيانات الثانوية والأولية على النحو التالي:

البيانات الثانوية: اتجه الباحث لتغطية الإطار النظري للبحث الى مصادر البيانات الثانوية والتي تمثلت في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والدراسات السابقة والبحوث والتقارير التي تناولت موضوع الدراسة.

البيانات الأولية: وتمثلت هذه البيانات في التعرف على آراء عينة الدراسة حول إدراك ابعاد الحكم الموسع ودرجة المشاركة في تطبيقها، الي جانب آرائهم نحو كيفية تطوير آليات تطبيق الحكم الموسع في مجال حماية البيئة في مصر.

مجتمع وعينة الدراسة: ويتمثل مجتمع البحث في العاملين على إدارة المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حماية البيئة في محافظة القاهرة وعددهم ١٩ منظمة بإجمالي ٢٥٠ موظف.

ولكون مجتمع البحث متماثل فقد تم اختيار عينة عشوائية، ولتحديد حجم العينة تمت الاستعانة بالجداول الاحصائية والتي تراعي تمثيل العينة للمجتمع ودرجة الدقة المطلوبة وذلك عند معامل ثقة ٩٥% وحدود خطأ ± ٥% ونظرا لان حجم مجتمع لهذا البحث يبلغ ٢٥٠ مفردة فبالاستعانة بالجداول الإحصائية فأن حجم العينة الخاص بهذا البحث يبلغ ١٥٢ مفردة. (النهاري،٢٠٠٨).

حدود البحث: تم تطبيق البحث على المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حماية البيئة في محافظة القاهرة. وتم تنفيذ الدراسة التطبيقية خلال الفترة من الأول من يناير ٢٠١٦ حتى نهاية مارس ٢٠١٦م.

نتائج الدراسة ومناقشتها

للإجابة على أسئلة الدراسة فقد تم حساب بعض المقاييس الإحصائية الوصفية مثل التكرارات والنسب والوسط الحسابي والانحراف المعياري.

كما تم استخدام اختبار(T) لمعرفة ما إذا كان متوسط درجة الاستجابة قد وصلت الي الدرجة المتوسطة وهي ٣ ام لا.

السؤال الأول: ما مدى إدراك المنظمات غير الحكومية لمفهوم ومزايا الحكم الموسع في تحسين الوضع البيئي؟

جدول رقم(٢): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة الاحتمال (.sig) لكل فقرة من فقرات مجال إدراك المنظمات غير الحكومية لمفهوم ومزايا الحكم الموسع في تحسين الوضع البيئي

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمال (sig.)	الترتيب
١	يعمل الحكم الموسع على مشاركة المنظمات غير الحكومية في صنع وتنفيذ السياسات العامة البيئية.	٣,٣٨	٠,٦٧	٦٧,٥٤	١٠,٨٣	=٠,٠٠٠	٧
٢	هناك ضرورة للشراكة بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية لتحسين الوضع البيئي في مصر.	٣,٥٢	٠,٨٢	٧٠,٣٦	١٢,٠٧	=٠,٠٠٠	٣
٣	الشفافية سياسة عامة مطبقة في المنظمات غير الحكومية العاملة في المجال البيئي.	٣,٧٢	٠,٧٤	٧٤,٥٠	١٨,٧٨	=٠,٠٠٠	٢
٤	حق المساءلة سياسة عامة مطبقة في المنظمات غير الحكومية العاملة في المجال البيئي.	٣,٤٨	٠,٧٣	٦٩,٥٨	١٢,٦٠	=٠,٠٠٠	٤
٥	التمكين سياسة عامة مطبقة في المنظمات غير الحكومية العاملة في المجال البيئي.	٣,٤١	٠,٧٨	٦٨,١٦	١٠,٠٠	=٠,٠٠٠	٥
٦	تمتاز المنظمات غير الحكومية عن الجهات الحكومية بالمبادأة وسرعة التصرف وعدم وجود قيود تهدد الإنجاز.	٣,٤٠	٠,٧٥	٦٧,٩٤	١٠,١٢	=٠,٠٠٠	٦
٧	تمتاز المنظمات غير الحكومية عن الجهات الحكومية بأن هناك معايير وتوقيتات لإنجاز كل نشاط.	٣,٢٥	٠,٦٧	٦٥,٠١	٧,٢١	=٠,٠٠٠	٩
٨	تمتاز المنظمات غير الحكومية عن الجهات الحكومية بأنها موضع ثقة المواطن وتهتم بآراء المواطنين المستفيدين وتجيب على شكواهم.	٣,٧٥	٠,٦٧	٧٥,١٠	٢١,٤٩	=٠,٠٠٠	١
٩	إن إسناد بعض أنشطة وزارة شئون البيئة وأجهزتها إلى المنظمات غير الحكومية في مصر سوف يحقق مزايا عديدة.	٣,٣١	٠,٨٦	٦٦,١٢	٦,٨٢	=٠,٠٠٠	٨
١٠	يمكن إسناد بعض أنشطة وزارة شئون البيئة وأجهزتها إلى المنظمات غير الحكومية والتخلص منها نهائياً.	٣,١٩	٠,٩٥	٦٣,٧٧	٣,٧٩	=٠,٠٠٠	١٠
	جميع فقرات المجال معاً	٣,٤٣	٠,٦٤	٦٨,٦٤	١٣,٠٣	=٠,٠٠٠	

المتوسط الحسابي دال احصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$

يتضح من الجدول رقم (٢) ان ترتيب درجات إدراك المنظمات غير الحكومية لمفهوم ومزايا الحكم الموسع في تحسين الوضع البيئي جاءت على النحو التالي:

الفقرة رقم (٨) تمتاز المنظمات غير الحكومية عن الجهات الحكومية بأنها موضع ثقة المواطن وتهتم بآراء المواطنين المستفيدين وتجيب على شكواهم جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي ٣,٧٥ (الدرجة الكلية من ٥)، ومتوسط حسابي نسبي ٧٥,١٠، وقيمة الاختبار ٢١,٤٩ وأن القيمة الاحتمالية (.sig) تساوي ٠,٠٠٠ لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوي دلالة $\alpha = 0.05$ مما يدل أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن الدرجة المتوسطة ٣ وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل افراد العينة علي هذه الفقرة وبالتالي حصلت علي اعلي درجة موافقة ويعزو الباحث ذلك الي إدراك العاملين في المنظمات غير الحكومية لثقة المواطنين فيما يتم تقديمة للمجتمع والقدرة على التوغل داخل المجتمع أكثر من الأجهزة الحكومية.

كما يتضح من الجدول رقم (٢) أن الفقرة رقم (١٠) يمكن إسناد بعض أنشطة وزارة شئون البيئة وأجهزتها إلى المنظمات غير الحكومية والتخلص منها نهائياً جاءت في المرتبة العاشرة والأخيرة بمتوسط حسابي ٣,١٩ (الدرجة الكلية من ٥)، ومتوسط حسابي نسبي ٦٣,٧٧، وقيمة الاختبار ٣,٧٩ وأن القيمة الاحتمالية (.sig) تساوي ٠,٠٠٠ لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوي دلالة $\alpha = 0.05$ مما يدل أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن الدرجة المتوسطة ٣ وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل افراد العينة علي هذه الفقرة وبالتالي حصلت علي أقل درجة موافقة ويعزو الباحث ذلك الي إدراك العاملين في المنظمات غير الحكومية أنه لا تزال هناك صعوبة من انسحاب الحكومة من تأدية بعض المشروعات البيئية وترك المسئولية للقطاع الأهلي حيث أنه غير مؤهل بالشكل الكافي لتأدية النشاط بعيدا عن الحكومة.

وبشكل عام يمكن القول أن المتوسط الحسابي يساوي ٣,٤٣ ، والمتوسط الحسابي النسبي ٦٨,٦٤، وقيمة الاختبار ١٣,٠٣ وأن القيمة الاحتمالية (.sig) تساوي ٠,٠٠٠ لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوي دلالة $\alpha = 0.05$ مما يدل أن متوسط درجة

الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهريا عن الدرجة المتوسطة ٣ وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل افراد العينة علي فقرات هذا المجال، وهو ما يعني إدراك عينة البحث لمفهوم ومزايا الحكم الموسع في تحسين الوضع البيئي.

السؤال الثاني: ما هي اشكال الشراكة بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية في تحسين الوضع البيئي؟

جدول رقم(٣): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة الاحتمال (.sig) لكل فقرة من فقرات مجال اشكال الشراكة بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية في تحسين الوضع البيئي

م	الفقرة	المتوسط الحسابى	الانحراف المعيارى	المتوسط الحسابى النسبى	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمال (sig.)	الترتيب
١	تشارك المنظمات غير الحكومية فى رسم السياسات البيئية فى مصر.	٣,٢٥	١,٠٦	٦٤,٩٠	٤,٤٥	*٠,٠٠٠	٥
٢	تشارك منظمتكم فى المؤتمرات وورش العمل التى تعقدها الجهات الحكومية.	٣,٣	٠,٩٧	٦٥,٩٢	٥,٨٨	*٠,٠٠٠	٤
٣	يوجد برامج لتبادل الخبرات والتدريب المشترك بين منظمتكم والجهات المستفيدة فى أطار من التنسيق الحكومى.	٣,٧	٠,٩٦	٧٤,٠١	١٣,٩٤	*٠,٠٠٠	١
٤	هناك اسناد من وزارة شئون البيئة وأجهزتها لتنفيذ مشروعات بيئية للمنظمات غير الحكومية فى مصر.	٢,٩	١,٠٩	٥٧,٩٩	١,٧٦-	*٠,٠٣٩	٧
٥	توفر وزارة شئون البيئة وأجهزتها برامج تدريبية توعوية للعاملين بالمنظمات غير الحكومية بشكل مستمر.	٣,٤٢	٠,٩٧	٦٨,٣٧	٨,٢٥	*٠,٠٠٠	٣
٦	يتم عقد اجتماعات دورية بين إدارات المنظمات غير الحكومية ووزارة شئون البيئة لتحديد أولويات العمل البيئى.	٣,٤٧	٠,٩٩	٦٩,٣٥	٩,٠٦	*٠,٠٠٠	٢
٧	يتم عقد اجتماعات دورية بين إدارات المنظمات غير الحكومية ووزارة شئون البيئة وأجهزتها لمناقشة مشاكل العمل البيئى ومقترحات التطوير.	٣,١٢	١,٠٩	٦٢,١٤	٢,٠٦	*٠,٠٢٠	٦
	جميع فقرات المجال معاً	٣,٣١	٠,٨٦	٦٦,١٢	٦,٨٢	*٠,٠٠٠	

المتوسط الحسابي دال احصائياً عند مستوى دلالة α= 0.05

يتضح من الجدول رقم (٣) ان ترتيب درجات مجال اشكال الشراكة بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية في تحسين الوضع البيئي جاءت على النحو التالي:

الفقرة رقم (٣) يوجد برامج لتبادل الخبرات والتدريب المشترك بين منظمتكم والجهات المستفيدة في أطار من التنسيق الحكومي. جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي ٣,٧٠ (الدرجة الكلية من ٥)، ومتوسط حسابي نسبي ٧٤,٠١، وقيمة الاختبار ١٣,٩٤ وأن القيمة الاحتمالية (.sig) تساوي ٠,٠٠٠ لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوي دلالة α= 0.05 مما يدل أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن الدرجة المتوسطة ٣ وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل افراد العينة علي هذه الفقرة وبالتالي حصلت علي اعلي درجة موافقة ويعزو الباحث ذلك الي قيام جهاز شؤون البيئة بعقد دورات تدريبية بصورة دورية ودعوة المنظمات غير الحكومية للمشاركة فيها وذلك لتوافر التمويل المخصص لذلك النشاط من خلال المنح المباشرة من بعض الدول إلي جانب بعض المؤسسات البحثية في المجال البيئي.

كما يتضح من الجدول رقم (٣) أن الفقرة رقم (٤) هناك اسناد من وزارة شئون البيئة وأجهزتها لتنفيذ مشروعات بيئية للمنظمات غير الحكومية في مصر. جاءت في المرتبة السابعة والأخيرة بمتوسط حسابي ٢,٩ (الدرجة الكلية من ٥)،ومتوسط حسابي نسبي ٥٧,٩٩، وقيمة الاختبار-١,٧٦وأن القيمة الاحتمالية (.sig) تساوي ٠,٠٣٩ لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوي دلالة α= 0.05 مما يدل أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد أنخفض عن الدرجة المتوسطة ٣ وهذا يعني أن هناك عدم موافقة من قبل افراد العينة علي هذه الفقرة وبالتالي حصلت علي أقل درجة موافقة ويعزو الباحث ذلك الي عدم اسناد الحكومة لمشروعات بيئية مستقلة للمنظمات غير الحكومية في مصر وبخاصة لارتباط تلك المشروعات بحجم تمويل ضخم وتعدد العلاقات التنظيمية مع جهات حكومية أخري في التنفيذ.

وبشكل عام يمكن القول أن المتوسط الحسابي يساوي ٣,٣١ ، والمتوسط الحسابي النسبي ٦٦,١٢، وقيمة الاختبار ٦,٨٢ وأن القيمة الاحتمالية (.sig) تساوي ٠,٠٠٠ لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوي دلالة α= 0.05 مما يدل أن متوسط درجة

الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهريا عن الدرجة المتوسطة ٣ وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل افراد العينة علي فقرات هذا المجال. أي أن هناك عدد من أشكال الشراكة بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية يتمثل في المشاركة في ورش العمل والفعاليات والدورات التدريبية، ولكنها لازالت تحتاج الي المزيد من الارتقاء واسناد المشروعات للمنظمات غير الحكومية للتنفيذ.

السؤال الثالث: ما هي مقومات تطوير تطبيق الحكم الموسع في تحسين الأوضاع البيئية في مصر؟

جدول رقم(٤): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة الاحتمال (.sig)لكل فقرة من فقرات مجال مقومات تطوير تطبيق الحكم الموسع في تحسين الأوضاع البيئية في مصر

م	الفقرة	المتوسط الحسابى	الانحراف المعيارى	المتوسط الحسابى النسبى	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمال (sig.)	الترتيب
١	الإجراءات الحكومية وطرق العمل السائدة خالية من القيود المعطلة للشراكة بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية العاملة فى المجال البيئى.	٣,٨٠	٠,٧٧	٧٥,٩٣	١٩,٨٦	*٠,٠٠٠	٣
٢	هناك حاجة لتعديل التشريعات والنظم القانونية لدعم مساهمة المنظمات غير الحكومية فى تأدية الأنشطة البيئية.	٣,٩١	٠,٨٠	٧٨,٢٦	٢١,٩١	*٠,٠٠٠	١
٣	يفتقد النظام الإدارى إلى قواعد واضحة للشراكة بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية العاملة فى المجال البيئى فى مصر.	٣,٨٥	٠,٧٥	٧٧,٠٠	٢١,٦٧	*٠,٠٠٠	٢
٤	هناك ضرورة لتطوير أساليب العمل بوزارة شئون البيئة وأجهزتها فيما يتعلق بدعم الشراكة المؤسسية مع المنظمات غير الحكومية.	٣,٦٦	٠,٨٧	٧٣,٣٠	١٤,٦٧	*٠,٠٣٩	٤
٥	أن المنظمات غير الحكومية العاملة فى المجال البيئى فى مصر مؤهلة لتأدية أنشطة وزارة شئون البيئة وأجهزتها.	٣,٥٥	٠,٩١	٧٠,٩٥	١١,٥٧	*٠,٠٠٠	٥
	جميع فقرات المجال معا	٣,٧٥	٠,٨٦	٧٥,١٠	٢١,٤٩	*٠,٠٠٠	

المتوسط الحسابي دال احصائياً عند مستوى دلالة α= 0.05

يتضح من الجدول رقم (٤) ان ترتيب درجات فقرات مجال مقومات تطوير تطبيق الحكم الموسع في تحسين الأوضاع البيئية في مصر جاءت على النحو التالي:

الفقرة رقم (٢) هناك حاجة لتعديل التشريعات والنظم القانونية لدعم مساهمة المنظمات غير الحكومية في تأدية الأنشطة البيئية. جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي ٣,٩١ (الدرجة الكلية من ٥)، ومتوسط حسابي نسبي ٧٨,٢٦، وقيمة الاختبار ٢١,٩١ وأن القيمة الاحتمالية (.sig) تساوي ٠,٠٠٠ لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوي دلالة α= 0.05 مما يدل أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن الدرجة المتوسطة ٣ وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل افراد العينة علي هذه الفقرة وبالتالي حصلت علي اعلي درجة موافقة ويعزو الباحث ذلك الي أن قانون الجمعيات الاهلية الحالي رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢م المعمول به حالياً يضع حدود لمشاركة المنظمات غير الحكومية في تأدية النشاط العام، الي جانب اشتراطات التمويل ، وحصر الأنشطة في المجالات التطوعية للعون والأغاثة وعدم دعم الأنشطة التنموية.

كما يتضح من الجدول رقم (٤) أن الفقرة رقم (٥) أن المنظمات غير الحكومية العاملة في المجال البيئي في مصر مؤهلة لتأدية أنشطة وزارة شئون البيئة وأجهزتها. جاءت في المرتبة الخامسة والأخيرة بمتوسط حسابي ٣,٥٥ (الدرجة الكلية من ٥)،ومتوسط حسابي نسبي ٧٠,٩٥، وقيمة الاختبار ١١,٥٧ وأن القيمة الاحتمالية (.sig) تساوي ٠,٠٠٠ لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوي دلالة α= 0.05 مما يدل أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن الدرجة المتوسطة ٣ وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل افراد العينة علي هذه الفقرة وبالتالي حصلت علي أقل درجة موافقة ويعزو الباحث ذلك الي أن هناك ادراك من القائمين علي إدارة المنظمات غير الحكومية العاملة في الأنشطة البيئية انها لازالت تحتاج الي مزيد من التأهيل والإعداد وبناء القدرات حتي تستطيع المشاركة بشكل أكثر فعالية في تأدية الأنشطة البيئية.

وبشكل عام يمكن القول أن المتوسط الحسابي يساوي ٣,٧٥ ، والمتوسط الحسابي النسبي ٧٥,١٠، وقيمة الاختبار ٢١,٤٩ وأن القيمة الاحتمالية (.sig) تساوي ٠,٠٠٠ لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوي دلالة α= 0.05 مما يدل أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهريا عن الدرجة المتوسطة ٣ وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل افراد العينة علي فقرات هذا المجال. أي أن هناك عدد من المقومات المطلوبة لتفعيل الشراكة بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية يتمثل في الجانب القانوني والتنظيمي وتطوير التشريعات وبناء قدرات المنظمات غير الحكومية.

اختبار فرضية الدراسة: " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين توافر مقومات الحكم الموسع بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية والشراكة في تحسين الوضع البيئي في مصر."

جدول رقم(٥): معامل الارتباط بين أبعاد الحكم الموسع والشراكة في تحسين الوضع البيئي في مصر

م	البند	معامل بيرسون للاختبار	القيمة الاحتمال (.sig)
١	الإجراءات الحكومية وطرق العمل السائدة.	٠,٦٧٧	٠,٠٠٠*
٢	التشريعات والنظم القانونية.	٠,٦٢٥	٠,٠٠٠*
٣	النظام الإداري.	٠,٦٩٠	٠,٠٠٠*
٤	تطوير أساليب العمل.	٠,٧٢٢	٠,٠٣٩*
٥	تأهيل المنظمات غير الحكومية.	٠,٧٠٥	٠,٠٠٠*
	أبعاد الحكم الموسع	٠,٨٠٨	٠,٠٠٠*

المتوسط الحسابي دال احصائياً عند مستوى دلالة α= 0.05

يتضح من الجدول رقم (٥) أن قيمة معامل بيرسون يساوي ٠,٨٠٨، والقيمة الاحتمالية (.sig) تساوي ٠,٠٠٠ ، وهي أقل من مستوى الدلالة α= 0.05 ، وبالتالي توجد علاقة طردية موجبة.

ويتضح ثبوت عدم صحة فرضية العدم وبالتالي قبول الفرضية البديلة وهي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين توافر مقومات الحكم الموسع بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية والشراكة في تحسين الوضع البيئي في مصر.

التوصيات

بناء على النتائج التي أسفرت عنها الدراسة والملاحظات التي قدمتها عينة الدراسة أمكن الخروج بمجموعة من التوصيات على النحو التالي:

١. ضرورة تطوير الإطار التشريعي المدعم للعلاقة بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية متضمنة مجموعة القوانين والتشريعات الصادرة ولوائحها التنفيذية، ومجموعة الإجراءات والأوامر والتعليمات الصادرة عن جهة الإدارة لدعم مشاركة المنظمات غير الحكومية في تنفيذ الأنشطة العامة البيئية.

٢. أتاحه الفرصة لمشاركة المنظمات غير الحكومية في وضع أولويات العمل البيئي والمساهمة في رسم السياسات البيئية.

٣. الاستفادة من المزايا النسبية للمنظمات غير الحكومية والمتمثلة في ثقة المجتمع، والقدرة على التوغل داخله لتنفيذ الأنشطة البيئية.

٤. التنسيق بين جهاز شئون البيئة والمنظمات غير الحكومية في تنفيذ الأنشطة التوعوية لكي لا تحدث ازدواجية في التنفيذ وإهدار للمال والوقت.

٥. العمل على التنسيق بين المنظمات غير الحكومية العاملة في ذات المكان أو النشاط وأنشاء تشبيكات بينهم لكي يحدث تكامل فيما بينهم.

٦. ضرورة تقنين الوضع التمويلي للمنظمات غير الحكومية وتنظيم العلاقة الإشرافية على التمويل الأجنبي للمنظمات غير الحكومية.

المراجع

ايمان حسن السيد(٢٠١٠): " الوظائف الجديدة للدولة في عصر العولمة "، مجلة الديمقراطية، العدد الثالث، القاهرة: مركز الدراسات السياسة والاستراتيجية بجريدة الأهرام، ص ص٦٩-٧٩.

بثينة المحتسب(٢٠١٣): "الحكم الموسع بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة"، مؤتمر الحكم الموسع بين القطاعين العام والخاص، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

بهجت محمد أبو النصر (٢٠١٤): " التحول في دور الدولة وإعادة اكتشاف الحكومة "، المؤتمر العلمي السنوي السابع لمعهد التنمية الإدارية بعنوان الإدارة التنافسية للمشروعات في ظل التحولات العالمية الجديدة، أبو ظبي: ٢٩-٣٠ ديسمبر.

زهير عبد الكريم الكايد(٢٠٠٣): الحكمانية قضايا وتطبيقات، سلسلة بحوث ودراسات، العدد ٣٧٢، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ص ص ٨-١٢.

زينب أحمد عزيز(٢٠١٣): " الحوكمة لتحديث منظمات الأعمال الحكومية في ظل المتغيرات العالمية الجديدة "، مؤتمر تحديث مصر في ظل المتغيرات العالمية الجديدة، القاهرة: أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، مركز البحوث.

سعد طه علام(٢٠٠٩)، التنمية والدولة، القاهرة: دار طيبة للنشر والتوزيع.

سلوى شعراوي جمعة(٢٠٠١): مفهوم إدارة شئون الدولة والمجتمع: اشكاليات نظرية، القاهرة: مركز دراسات الإدارة العامة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة.

شفيق الغبراء(٢٠١٢): الحوكمة: دراسة في آليات الدولة القطرية والسلطة والمجتمع، القاهرة: مركز بن خلدون للدراسات الإنمائية.

عادل محمود الرشيد(٢٠١٣): إدارة الحكم الموسع بين القطاعين العام والخاص (المفاهيم – النماذج – التطبيقات)، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

عبد الحميد الشريف(٢٠١٣): " دور العمل التطوعي في حماية البيئة – الحالة المصرية"، مؤتمر نظرة مستقبلية للعمل التطوعي، القاهرة: الرابطة العربية للعمل التطوعي، ٢١-٢٢ مارس.

عبد العزيز النهاري(٢٠٠٨): مقدمة في مناهج البحث العلمي ،جدة: دار خلود للنشر .

عطية حسين أفندي(٢٠١٤): الإدارة البيئية: مدخل الشراكة، أوراق دورية، القاهرة: مركز دراسات الإدارة العامة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة.

عفت عبد الله الزغبي (٢٠٠٨): "الإسناد إلى الغير كمدخل لتحسين الأداء فى المنظمات العامة الخدمية – دراسة مقارنة مع التطبيق على الحالة المصرية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

على الصاوي(٢٠٠٥): " دور الجمعيات التطوعية في التنمية المحلية"، المؤتمر السنوي الثامن للبحوث السياسية، القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ٣-٥ ديسمبر.

مدحت خليل العراقي(٢٠١٢): " الحوكمة والتحولات العالمية وأثرها على دور الدولة وإعادة اكتشاف الحكومة "، ندوة التكتلات الاقتصادية العالمية وموقف الحكومات العربية في مواجهتها، القاهرة: الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع.

وفاء عثمان (٢٠٠٨): "الحكم الموسع بين القطاعين الحكومي والخاص"، مؤتمر عقود المشاركة بين القطاعين العام والخاص، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

Dean, Mitchell (1999), Governmentality, Power and Rule in Modern Society, USA: California, SAGE Publications, Inc.

Durley,W.(2013), Thinking about thinking: Managing :The New Public Services, USA, New Jersey , Columbus , Merrill publishing company.

Hukme, D.(2006), Governance, Administrate and Development – Make the State Work , London: Macmillan Press Ltd.

Farnham, D. and Horton, S (2009), Managing the New Public Services, 2nd Ed. London: Macmillan Press Ltd.

Fisher, R.(2011), Decentralizing Environment Management (London: Macmillan Press Ltd.

Gerry, S. (2014), The New Management of British Local_Governance, London: Macmillan Press Ltd.

Nicolas, Sr. (2012). Redefining the State – Privatization and Welfare Reform, UK: Cambridge University Press.

Osborne, David and Gaebler, Ted,(1992). Reinventing Government, How the Entrepreneurial Spirit is Transforming the Public Sector, USA: New York, Addison Wesley Publishing Co., Inc.

Saves, E. S.(2011): Privatization – The Key to Better Government, USA: Chatham House Publisher, Inc..

UNDP (2003), Local Participatory Development, Egypt Human Development Report , Cairo : Institute of National Planning.

UNDP (2011), The Shrinking State: Governance and Human Development of Independent States, Regional Bureau for Europe .N.Y.

THE ELEMENTS OF THE APPLICATION OF THE EXPANDED RULE AS AN INPUT TO IMPROVE THE ENVIRONMENTAL SITUATION IN EGYPT - AN EMPIRICAL STUDY

[12]

Sobh, M. A.[(1)]; Shahata, Nihal, F.M.[(2)]; Hussain, A.[(3)] and Noman, A. M.[(4)]

1) Faculty of Commerce, Ain Shams University 2) Institute of Environmental Studies and Research, Ain Shams University 3) the Egyptian Environmental Affairs Agency 4) Sadat Academy for Management Sciences.

ABSTRACT

The research aims to study the concept of Environmental Governance and dimensions and effervescence and analysis of environmental government policies toward activating the participation of non-governmental organizations in carrying out environmental activities and display the evolution of the state's role in the performance of environmental activism, and the quality of environmental activities focusing on the Cairo governorate.

The researcher used the Descriptive Analytical Method for this purpose, and use the survey as a key tool to collect data, it amounted to community size of 250 single, and the size of the sample of 152 single and was a random sample was used statistical software package

(Statistical Package for Social Science) SPSS for entry, processing and analysis of data.

The Result: No statistically significant relationship at the level of $\leq$ (α 0.05) between the availability of the elements of the expanded rule between the government and non-governmental organizations and partnership in improving the environmental situation in Egypt.

The Recommendations: The study concluded to provide several recommendations for the application of the enlarged to improve the environmental situation of governance through enhancing the participation of non-governmental organizations in the fields of environmental protection, which included the need to develop the legislative framework and coordinating supported the relationship between the government and non-governmental organizations and the opportunity for the participation of non-governmental organizations in set priorities for environmental work and contribute to environmental policy-making, and benefit from the comparative advantages of non-governmental organizations and the need to legalize the funding situation for NGOs and organize supervisory relationship on foreign funding to NGOs.